الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)

د. إبراهيم العسل*

الفكر التَّنموي الإسلامي

من المؤكَّد أن لكل أمة خصوصيتها وعقيدتها ونظرتها إلى الكون والإنسان والحياة، وأن شخصيتها التاريخية وأنظمتها الحضارية قد تشكَّلت من خلال عمليات التفاعل والتراكم والتحدي والنهوض، وأنه من خلال الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات الإسلامية نستطيع التأكيد بأن عملية العِمارة التي تعني التنمية بمعناها الشامل لا يمكن أن تتحقق إلا من الداخل الإسلامي.

فالإسلام بوصفه نظام حياة لا يدانيه أي نظام وضعي، لأنه أفضلها وأكملها ولأن مصدره الخالق الحكيم العليم ﴿**اليومَ أكملتُ لَكُمْ دِينكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي وَرَضِيتُ لكُمُ الإسلامَ ديناً**﴾ [المائدة/ ٣]، طُبِّق خلال حقب من التاريخ، فكان تجربة رائدة من حيث النتائج والأبعاد، وثبت أنه نظام عالمي الفكر والمحتوى، وعلمي النظرة والتوجه.

لقد حظيت التنمية باهتمام كبير من المفكرين والفقهاء المسلمين الذين أكدوا أنها ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست عملية مادية فقط وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدّمه في المجالين: الروحي والمادي.

لقد تبين لبعض المفكّرين المسلمين الذين انخرطوا في تيار الصراع القائم بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية أن العالم الإسلامي لن يجتاز مرحلة التخلّف ولن يبلغ عتبة التقدُّم إلا باتباع المنهج الإسلامي الذي يحفظ هويته وثقافته ويجعل له وجوداً مستقلاً يحقّق به التوافق بين مفاهيم الإسلام وأهدافه الإنمائية وبين قيمه الإنسانية وأصالته وصلاحيته للأزمنة المعاصرة.

---

* أستاذ بجامعة الجنان (طرابلس ـ لبنان).

لقد سلك الفكر التنموي الإسلامي، خلال مسيرته الأولى، عدَّة مسالك قدَّم من خلالها نفسه وأخذ بيد المجتمع الإسلامي في طريق التقدُّم والازدهار. كما أن إسهام المفكرين في إثراء الفكر بعامة والتنموي منه بخاصة لم ينقطع منذ عصر صدر الإسلام حتى اليوم، وتطوَّرت هذه الإسهامات، من حيث أهميتها وعمقها، من مجرد الملاحظة البسيطة إلى النظرة العميقة إلى النظريات والقوانين العامة.

لقد كان الفكر الإسلامي بعامةٍ، والتنموي بخاصَّة، غزيراً في عطائه، أصيلاً في مضمونه، عميقاً في نظرته، نشأ في أحضان علوم القرآن والفقه وفي مؤلفات اقتصادية واجتماعية وتاريخية مستقلة أو متنوعة.

باكورة المؤلَّفات التي عالجت قضية التنمية

وإن كتاب «نهج البلاغة» لأمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب، (عليه السلام)، المتضمن خطب سيد البلاغة ورائدها بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفارس ميادين الإيمان والأخلاق والشجاعة والعلم وحكمه ومواعظه. هذا الكتاب هو باكورة المؤلفات وأولى المصنفات الإسلامية التي عالجت مشكلة الفقر والتخلّف، وقد رسم فيه الإمام لوُلاتِه المناهج الواضحة والشروط المحددة لتستقيم أمور الرعية وتتحقق عوامل التنمية، فكان لزاماً علينا أن نعطيه حقه من الدراسة وأن نستخرج منه ما يفيدنا في مجالات التنمية ومفاهيمها ودور الدولة في تطبيقها.

فإن كنا قد قصرنا فإن عذرنا أن فكر الإمام علي(عليه السلام) لا يمكن الإحاطة به فهو محجَّة في الإسلام، ومرجع للخلفاء والصحابة والفقهاء حتى يومنا هذا.

تولّىٰ الإمامُ علي بن أبي طالب(عليه السلام) أمرَ الخلافة، وتحمّل المسؤولية في أحرج الأوقات، فلم تستقر له الأوضاع، ولم تسنح له الفرصة ليطبّق نظراتِه الإنمائية العميقة على واقع الحياة، إذ شغلته الفتن، وصرفته الحروب عن تحقيق ما قصد إليه في خطبه وتوجيهاته وعهوده التي جمعها الشريف الرضي في كتاب «نهج البلاغة» والتي تضمنت ضمن ما تضَّمنت فكراً إنمائياً يفوق النظريات الحديثة صدقاً وصحة.

من أهم القضايا التي تناولها الإمام علي(عليه السلام)، في «نهج البلاغة»، قضيَة

التنمية (العمارة): مفهومها وأهدافها ووسائلها وكيفية تطبيقها ودور الدولة في تحقيقها، وقد ورد الحديث عنها في القرآن الكريم: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلأَرضِ وَٱستَعمَرَكُم فِيهَا﴾ [هود/ ٦١].

أولاً: مفهوم التنمية (العمارة) وأهدافُها

جاء في مقدمة العهد الذي كتبه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) لمالك بن الحارث الأشتر النخعي حين ولاّه مصر: «هذا ما أمر به عبدُالله عليٌّ أميرُ المؤمنين مالكَ بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاّه مصر: جباية خراجها، وجهادَ عدوِّها، واستصلاحَ أهلها، وعِمارة بلادها»[1].

ففي هذا العهد تلخيص لوظائف الوالي الأربع والتي منها عمارة البلاد. وفي كتابه إلى محمد بن أبي بكر الذي ولاّه مصر أيضاً، يصف له حالة المجتمع التي ينبغي أن تكون عليه في مصر وفي سائر بلاد الإسلام، حيث تتوافر لأفراد هذه المجتمعات ملذّات الدنيا المباحة ما كفاهم وأغناهم، ويتمتّعون بأعلى مستويات السكن والأكل واللباس، ووسائل المواصلات، وسائر أنواع الطيبات مع الالتزام بتقوى الله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ الله التي أَخْرَجَ لِعبادِهِ وَٱلطيِّبَاتِ منَ ٱلرِّزْقِ قُلْ هي لِلَّذِينَ آمَنُوا في ٱلحَياةِ ٱلدُّنيا خَالِصَةً يَومَ ٱلقِيامَةِ كذلِكَ نُفَصِّلُ ٱلآياتِ لِقَومٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف/ ٣٢].

يؤكّد الإمام علي(عليه السلام) أنّ تقوى الله تعالى هي جماع كل خير، وهي دواء للقلوب، وشفاء لمرضى الأجساد، وصلاح لفساد الصدور حيث يقول: «فمن أخذ بالتقوى عَزَبَت عنه الشدائد بعد دنوّها، واحلولت له الأمور بعد مرارتها وانفرجت عنه الأمواج بعد تراكمها، وأسهلت له الصعاب بعد إنصابها وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها. وتحدّبت عليه الرحمة بعد نفورها، وتفجرت عليه النعمة بعد نضوبها، ووبلت عليه البركة بعد إرذاذها»[2].

يرى الإمام(عليه السلام) أن العمارة (التنمية) ليست مجرّد زيادة الإنتاج أو رفع الدخل القومي، أو مضاعفة متوسّط دخل الفرد، كما يرى ذلك أصحاب الفكر الحديث، وإنما تتطلّب التنمية إلى جانب ذلك عدالة توزيع الدخل ورفع مستوى الإستهلاك لجميع أفراد المجتمع، سواء منهم مَن لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه، أم من يعجز عن ذلك،

إذ على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف العاجز من الناس.

ويرى أن النقص في مستوى الاستهلاك الذي يُصاب به فقير هو الوجه الآخر لشخصٍ متخم استخدم من متاع الدنيا فوق احتياجاته، وأنه «ما جاع فقير إلا مما مُتِّع غني»، وهو علامة على سوء توزيع السلطة الحاكمة لثمار التنمية على أفراد المجتمع، وغفلتها عن تطبيق العدالة الاجتماعية بما يتناسب مع العمل والبذل من ناحية، ومع الحاجة من ناحية أخرى طبقاً لمنهج الإسلام في التوزيع، ويقول في ذلك:

«واعلم أن الرعية طبقات لا يصلُح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتّاب العامّة والخاصَّة، ومنها قُضاة العدل، ومنها عمال الانصاف والرفق، ومنها أهل الجِزية والخَراج من أهل الذمَّة ومُسْلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكلّ قد سَمّى اللهُ سهمَه ووضع على حدِّه فريضة.. وفي الله لكلٍّ سعة، ولكُلٍّ على الوالي حقٌّ بقدْر ما يصلحه»[٣].

ثانياً: وسائل التنمية وكيفيَّة تطبيقها

لقد رسم الإمام علي(عليه السلام) لوُلاته مناهج واضحة، وبيَّن لهم شروطاً محدَّدة، تستقيم أمور الرعية عند تطبيقها، وتتحقَّق عوامل التنمية عند تنفيذها، ومن أهمها:

١ ـ توفير التماسك الاجتماعي وتحقيق المشاركة الشعبيّة.

٢ ـ إقرار الأمن والنظام.

٣ ـ القيام بالنشاطات الحياتية.

١ ـ توفير التماسك الاجتماعي وتحقيق المشاركة الشعبية

يرىٰ الإمامُ علي(عليه السلام) أن إقامة العدل وتحقيق المساواة يؤديان إلى التماسك الاجتماعي بين المواطنين وإلى رضى الرعية وتعاونها في ما بينها وبين راعيها، وهذا شرط أساسي لبناء العمارة وبلوغ التنمية وتمكينها من الانطلاق، وإلا اضطربت الأمور وانتفت الاستقامة، وخَيَّم التخلُّف. يقول الإمام:

«وأعظم ما افترض ـ سبحانه ـ من تلك الحقوق حق الوالي على الرعيَّة، وحق الرعية

على الوالي، فريضة فرضها الله ـ سبحانه ـ لكلٍ على كلٍ، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا تصلُح الولاة إلا باستقامة الرعية، فإذا أدَّت الرعية إلى الوالي حقَّه، وأدىٰ الوالي إليها حقَّها، عزّ الحقُ بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أَذْلالِها السُّنن، فصلح بذلك الزمان، وطُمع في بقاء الدولة، ويئست مطامع الأعداء. وإذا غلبت الرعيةُ واليها، أو أجحف الوالي برعيته؛ اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثُر الإدغال في الدين، وتُركت محاجّ السنن، فعُمل بالهوى، وعُطّلت الأحكام وكثرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حق عُطِّل ولا لعظيم باطل فُعل فهنالك تَذِلُّ الأبرار، وتَعِزُّ الأشرار، وتَعْظُم تبعات الله ـ سبحانه ـ عند العباد»(٤).

لقد نصح الإمامُ ولاتَه بأن يكونوا، هم وخاصتهم ومن يلوذ بهم، وعامَّة الناس سواء، فلا يستأثرون بشيء من المغانم والمكاسب، وأمَرَهم بالاختلاط بالناس والخروج إليهم، والتعرّف إلى حقائق أمورهم وعدم تركها إلى مقرَّبين وبطانة تجعل من الحكم وسيلة لتحقيق المنافع، وتكوين مراكز قوى تستغل الحاكم لمصالحها ومآربها، وتوقع الظلم والقهر بالعباد. يقول الإمام:

«إن أفضل قُرّةِ عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودَّة الرعيّة، وإنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة الأمور، وقلّة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم، فافسح في آمالهم وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم، فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشُّجاع وتحرِّض الناكل إن شاء الله، ثم اعرِف لكل امرىء منهم ما أبلىٰ، ولا تُضمَّن بلاء امرىء إلى غيره»(٥).

بهذه العدالة، وبإعطاء كل ذي حقٍّ حقَّه، وإضافة الجهد إلى صاحبه، تستقيم الأمور، ويتحقق الرضى الشعبي عن سياسة الدولة، ويحرص أفراد الأمّة على دوام العهد الذي تنعم فيه بتلك الرعاية، وتتسع في ظله آمالهم ومشاركتهم بتحقيق عمارة البلاد وبلوغ التنمية.

لم يكتفِ الإمام بدعوة ولاته إلى توفير العدل لتحقيق التماسك الاجتماعي وحصول مشاركة أفراد الأمّة، بل أمرهم بتوضيح سياسة الحكم وتفسيرها وشرح أسباب بعض

التصرّفات حتى لا يُترك مجالٌ للشك وإثارة الريب والشُّبهات، فتكون القناعة في الطاعة، والولاء عند الرعية وتقوى العزيمة والإرادة على محاسبة النفس عند الحكّام. يقول الإمام(عليه السلام):

«وإن ظنّت الرعية بك حيفاً فاصحر[٦] لهم بعذرك، واعدلْ عنك ظنونهم بإصحارك، فإن ذلك رياضة منك لنفسك ورفقاً برعيتك، وإعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق»[٧].

بمثل هذه السياسة: صراحة الحاكم ورعايته للمحكوم، وطاعة المحكوم وولائه للحاكم، تتحقّق الأخوّة، ويقوى الترابط الاجتماعي، وتقوم دعائم التنمية والتقدُّم والإزدهار و «جميل الأثر في البلاد» كما سمّاها الإمام علي(عليه السلام).

٢ ـ إقرار الأمن والنظام

يعطي الإمام(عليه السلام) أهمية كبرىٰ للأمن والنظام، فهما قوام الحكم وأمل الرعية، فإذا وجدا أمكن أن يتحقّق كل خير، وإن فُقدا فُقِد كل خير، وهما ضروريان لتحقيق العمارة والتنمية، يقول الإمام:

«ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلةٍ سواء فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، والزم كُلاّ منهم ما ألزم نفسه»[٨].

ينصح الإمامُ الولاةَ بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب واعتماد حفظة الأمن أو «جنود الله» كما سمّاهم ليتمكّن من الضرب على يد كل خارج على النظام، وتحقيق الأمن داخل المجتمع. واعتبر الإمام أن حَفَظَة الأمن ومُقرّي النظام هم الحصون التي يتحصّن بها المجتمع، والدروع التي يحتمي بها، وهم الطريق المؤدّي إلى الأمن فيقول: «فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزيْن الولاة، وعز الدين، وسُبل الأمن وليس تقوم الرعية إلا بهم»[٩].

إن الأمن يعدل الإطعام من الجوع إن لم يتفوّق عليه، كما جاء في القرآن الكريم ﴿ٱلَّذِي أَطعَمَهُمْ مِن جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِن خَوْفٍ﴾ [قريش/ ٤].

والنظام ضرورة لحفظ الحياة، واستمرار البقاء.

٣ ـ القيام بالنشاطات الحياتيَّة

يرى الإمام أن الجهود الماديّة المبذولة لتحقيق العمارة تساعد في قيام مجتمع على مستوىً من الإشباع المادي المرتفع، وتسهم بالتالي في تأمين حاجاته الاجتماعية والروحيّة لذلك يتعيَّن على كل فرد أن يحقِّق ذاته في المجال الاقتصادي، وعلى الدولة أن تستجيب للآمال المتّسعة للأفراد، وتشجعهم على تحقيق النجاح في ميادين العمل والإنتاج التالية: الزراعة، الصناعة، التّجارة والخدمات.

أ ـ الزراعة

كانت الزراعة في الماضي، وهي كذلك اليوم، عماد الاقتصاد ودعامته. والإنتاج الزراعي يؤمِّن النصيب الأكبر للدولة من الخراج أو ما يُسمّى بالدخل القوميّ، لذلك طلب الإمام من الولاة أن يهتموا بالزراعة والغرس ويعطوها العناية التي تكفل لهذا القطاع صلاحيته وزيادة إنتاجيته امتثالاً لقول الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم): «**من زرع زرعاً أو غرس غرساً فله أجر ما أصابت منه العوافي**»(١٠).

فالإنتاج الزراعي، في رأي الإمام، هو القاعدة الأساسية لإنتاج المجتمع، وجميع القطاعات الأخرىٰ تقوم عليه، وإن بناء غيره من القطاعات لا يجدي شيئاً إذا ترتَّب عليه خرابه. يقول الإمام: «وتفقَّد أمر الخراج بما يصلح أهله صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلّهم عيال على الخراج وأهله»(١١).

دعا الإمام علي(عليه السلام) إلى استثمار القطاع الزراعي بتخفيف الأعباء عن كاهل المزارع وتوسع الموارد التي يملكها المجتمع، والعمل على زيادة الإنتاج الذي يعود بالخير والمنفعة على الأفراد، وليس إلى تكديسها في خزائن الدولة وجيوب الحكّام، فيقول: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخَراج، لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعِمارة، ومن طلب الخَراج بغير عِمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقمْ أمره إلا قليلا» ثم يضيف قائلاً: «ولا يثقُلنَّ عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك»(١٢).

إن هذا الذخر أو الإدّخار سوف يساعد الناس في تحسين أراضيهم، وتمويل الاستثمارات اللازمة لها، ويسند الدولة في أيامها العجاف الطارئة.

أما إذا تطلعت الدولة إلى جمْع المال بتحميل القطاع الزراعي ما يستنزف كل إمكاناته فلن يبقى بأيدي أهله، كما يقول الدكتور يوسف ابراهيم يوسف: «ما يمكنهم من بناء استثمارات جديدة به، فتتدهور قدراته (أي القطاع الزراعي) الإنتاجية، ويحدث به الخراب أي التخلّف الاقتصادي، وما يُعرَف اليوم بضعف إنتاجية هذا القطاع ستحدث بالمجتمع ملمّات ولن يجد المجتمع عندها في القطاع الزراعي كبير غناء، ولن يتمكّن المجتمع عندها من التغلُّب على ما حَلّ به»(١٣).

ب ـ التجارة

إن القطاع التجاري في فكر الإمام علي(عليه السلام) يقوم بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يُسرع بها أو يحدّها، ويلعب دوراً جوهرياً في تطور المجتمع وتقدّمه.

لقد أبدى الإمام اهتماماً بهذا القطاع، بالعاملين فيه داخلياً وخارجياً حيث يقول: «استوصِ بالتجار وذوي الصناعات، وأوصِ بهم خيراً: المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفِّق بيده، فإنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق وجُلابها من المباعد والمطارح في برّك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترئون عليها»(١٤).

فالتجارة تقوم بسدِّ حاجات المجتمع ومتطلّباته، والقائمون بها هم مواد المنافع وأصلها وأسبابها. لذلك نجد الإمام يعطي أهمية بالغة لعملية تنظيم القطاع التجاري بما يكفل تمتّع المجتمع بخيراته، ووقايته من مضار انحراف القائمين به عن أداء مهمَّتهم، وتجنب الأضرار التي يلحقونها بأهلهم من جراء الاحتكار أو الغش بالوزن، أو الزيادة في الأسعار. يقول الإمام(عليه السلام): «تفقَّد أمورهم بحضرتك، وفي حواشي بلادك، واعلم ـ مع ذلك ـ أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحّاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكّماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَنَعَ منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدلٍ، وأسعارٍ لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع، فمن قارف حُكرةً بعد نهيك إياه فنكِّل به، وعاقبه في غير إسراف»(١٥).

فإذا تأمَّنت عناية الدولة للقطاع التجاري، ورعايتها للتجّار، ومنعت الاحتكار، وما يضر بالناس، وطبقت فكرة الثمن العادل، وضُبِطَت الموازين والمكاييل، وحصلت

السماحة في معاملات البيع والشراء؛ فإن الإطمئنان سوف يصيب مجتمع المتقين وسوف تترسَّخ دعائم النهضة والازدهار.

ج ـ الصناعة

لقد لقيت الصناعة، برغم بدائيتها في عهد الإمام(عليه السلام)، عناية واهتماماً، نظراً لما لمحه بفكره الثاقب من الدور الهام الذي تقوم به في تأمين الكفاية من السلع والخدمات، ورأى أنَّ الجنود وأهل الخراج والقضاة والكتّاب والعمال وسائر الموظفين لا قِوام لهم إلا بالتجارة والصناعة. يقول الإمام علي(عليه السلام): «.. لا قوام لهم جميعاً إلا بالتُجّار وذوي الصناعات، فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفّق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم»[١٦]، ويقول(عليه السلام) في موضع آخر: «ثم استوصِ بالتجار وذوي الصناعات وأوصِ بهم خيراً»[١٧].

إن مبدأ التخصّص أو تقسيم العمل في الصناعات، كما يسمّونه حديثاً، هو من المبادىء التي اعتمدها الإمام في القطاع الصناعي، والذي يؤدي إلى مستوى عالٍ من الدقّة والجودة. يقول الدكتور يوسف ابراهيم يوسف: «إن الصناع يبلغون من الرفق بالشيء وصناعته درجة لا يبلغها غيرهم، وهذا راجع إلى تخصصهم بالطبع فهم يكفون المواطنين هذه المهمة، ويقدّمون لهم سلعاً وخدمات لا يستطيع غير الصانع أن يوفّرها لنفسه بالمستوى الذي يقدمه الصانع»[١٨].

د ـ الخدمات

يرىٰ الإمام علي(عليه السلام) أن القُضاة والعمّال والكتّاب وغيرهم من الموظفين المنتجين لمنتجات غير مادية يقومون بدور حيوي في تأمين الخدمات للناس على اختلافها، وتحقيق المنافع التي تشغل مكانة كبرى في سدّ حاجات مجتمع المتقين، وبلوغ العمارة والتنمية بشتى أنواعها، وقد أطلق عليهم وصف الصنف الثالث فقال: «لا قِوام لهذين الصنفين (الجنود وأهل الخراج) إلا بالصنف الثالث من القُضاة والعمّال والكُتّاب لما يحكمون من المعاقد[١٩] ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها»[٢٠].

إلى جانب الأصناف الأربعة: (المزارعين، التجّار، الصناعيين والموظفين) الذين أوصى بهم الإمام خيراً، هناك طبقة أخرى من اليتامى، والمساكين، والعجزة، والمعاقين

والمظلومين حظيت بمزيد من رعاية الإمام وحسن اهتمامه، فهو القائل: «ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البُؤْسَى والزَمْنى[٢١] فإن في هذه الطبقة قانعاً[٢٢] ومُعْتَرّاً، واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قِسما من بيت مالك، وقسما من غلات صوافي الإسلام في كل بلد... فلا تُشْخِصْ[٢٣] همك عنهم، ولا تصعِّر[٢٤] خدك لهم، وتفقَّد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه[٢٥] العيون وتحقره الرجال... وكلٌّ فاعذر إلى الله في تأدية حقه إليه وتعهد أهل اليتم، وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا يَنْصِبُ للمسألة نفسه.. واجعل لذوي الحاجات[٢٦] منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتُقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشُرَطِك حتى يكلمك مُتكلِّمُهُم غير متعتع»[٢٧].

إن نظرات الإمام علي(عليه السلام) في المنهج الإسلامي لتحقيق التنمية تتَّصف بالعمق والصدق والعمومية، ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ تحقيق التماسك الاجتماعي المترتّب على إقامة العدل وتحقيق المساواة بين المواطنين والمنعكس في شعور الناس بالرضا عن الحكم والمشاركة في عمليّات التنمية.

٢ ـ توفير الأمن والنظام الذي يستمد جوهره وإمكانية تحقيقه في أمن كل إنسان على نفسه وممتلكاته وانفساح آماله وتطلعاته.

٣ ـ العناية بشؤون القطاعات الرئيسة للإنتاج بإعانتها وتنظيمها، وتدعيم قطاع الخدمات في مختلف إدارات المجتمع، ورعاية الفقراء والعاجزين والمعوّقين والمظلومين.

ثالثاً: دور الدولة في تحقيق التنمية

إن الدولة الإسلامية التي هي في نظر الإمام خلافة عن صاحب الشرع في سياسة الدنيا بالدين، لها دور هام ألقاه الإسلام على عاتقها لتحقيق عمارة البلاد بتكوين مجتمع المتَّقين الذي هو هدف التنمية وغايتها.

يمكن التعرف إلى هذا الدور من خلال الأمور التالية:

١ ـ مكانة التنمية في وظائف الدولة.

٢ ـ سياسة التنمية الاقتصادية.

٣ ـ إطار التنمية.

١ ـ مكانة التنمية في وظائف الدولة

حدَّد الإمامُ وظائفَ الدولة بأربع، وتمثَّلت وظيفة تحقيق العمارة بالأساسية منها «جباية خراجها، وجهادَ عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها»(٢٨).

وهذا ما يقابله اليوم في التصنيف الوزاري: وزارة المالية، وزارة الدفاع، وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التنمية أو التخطيط.

لقد جرت العادة عند الرسول محمد(صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وعند الخلفاء (رضوان الله عليهم)، ومنهم الإمام عليّ(عليه السلام)، إسناد الوظائف الهامة إلى أشخاص أكفاء فكان قائد الجيش، وجابي الخراج، والقاضي أو كما يُطلَق عليهم في أيامنا الحاضرة: وزير الدفاع، وزير المالية، وزير العدل.

إن الإمام علي(عليه السلام)، إذ يذكر هذه الوظائف الأربع، يرى أن عمارة البلاد هي مهمَّة مستقلّة، وأنها تمثّل جانباً جوهرياً من مهام الدولة، ولو أن الإمام عيّن شخصاً مستقلاً لهذه الوظيفة لسَبَق الفكر المعاصر كما يقول الدكتور يوسف: «. . لسبق بذلك كل تنظيم إنمائي حديث درج على تعيين مجلس أعلى لشؤون التنمية. . ولَسَبق الفكر الحديث بأربعة عشر قرناً من الزمان، وإن كان في فعله بذور لمثل هذا المجلس»(٢٩).

إن مهمَّة تحقيق عمارة البلاد أو التنمية لم تكن مجرّد تعداد للوظائف المطلوبة من الدولة بل هي دليل على عمق الفكر الإنمائي الإسلامي عند الإمام(عليه السلام)، ولذلك أمر الحاكم القيام بها وتنفيذها امتثالاً لقوله:

«هذا ما أمر به عبدالله عليّ أمير المؤمنين. . . جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها وعمارة بلادها».

إن ترتيب عمارة البلاد في الدرجة الرابعة لا علاقة له بأهميتها، فربما تفوق كل الوظائف الباقية للدولة مكانةً وأهميةً، حيث يقول الإمام(عليه السلام): «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج»(٣٠).

إن هذا يفيد أن وظيفة تحقيق العمارة أهم وأبلغ من وظيفة جباية الخراج كما يقول الدكتور يوسف يوسف: «فإذا علمنا أن جباية الخراج هي أولى الوظائف من حيث الذكر في

ترتيب أمير المؤمنين للوظائف الأربع، علمنا أن الترتيب لا يعني منزلة كل وظيفة من الأخرى طالما أن العمارة، وهي الرابعة من حيث الذكر، أهم من جباية الخراج، وهي الأولى من حيث الذكر، وعلمنا كذلك أن وظيفة تحقيق العمارة ليست أقل الأربع أهمية»[٣١].

٢ ـ سياسة التنمية الاقتصادية

إن المتمعِّن في وصية الإمام(عليه السلام) لواليه مالك الأشتر يتلمس بذور السياسة التنموية التي وضعها، والتي لم يستفض في شرحها، بل اكتفى بتحديد رؤوس الموضوعات وإبراز أمّهات الأفكار.

عندما يقول الإمام: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج» فإنه يعقد مفاضلة بين وظيفتين من وظائف الدولة، يفضل منهما العمارة ويوليها أهمية تفوق أهمية الجباية، دون إهمال الأخرى، وبذلك تتحقّق الوظيفتان معاً في الأمد الطَّويل، إذ إن الخراج لا يدرك إلا بتحقيق العمارة ولو حَصَل العكس لن تدرك جباية ولن تتحقق تنمية «فمن طلب الخراج بدون عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد».

وعندما يقول الإمام: «ولا يثقلن عليك شيء خفَّفت به المؤونة عنهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك» فإنه يرى أن الأموال المجباة من قبل الدولة ستنفق على الاستهلاك، بينما الأموال المتروكة للأفراد في صورة مدخرات سوف تنفق على الاستثمار، ممّا يساعد على توجيه نسبة كبيرة من الدخل القومي لتحقيق التنمية والعمارة.

يفضِّل الإمام(عليه السلام) ترك مهمة الادّخار التي هي دعامة الاستثمار للأفراد أي للقطاع الخاص لأنهم، كما يقول الدكتور يوسف يوسف. «أقدر في نظره على توجيه هذه المدّخرات إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية وخاصَّة في ظروف عصره عندما كانت الاستثمارات تتمثَّل في إضافات قليلة على الموارد الإنتاجية في شكل تحسين آلة، أو شق قناة، أو إضافة إلى ثروة حيوانية»[٣٢].

إن هذا لا يعني أن الإمام دعا إلى منع الجباية من الناس، بل إنه أمر بتحقيقها قدر لإمكان، بحيث لا يجبى منهم إلا القدر الضروري اللازم لتسيير إدارة البلاد، أو ما يفيض

عن حاجتهم، وأن تدرك الدولة أن ما تتركه من جباية إنما يتحول في أيدي المواطنين إلى مدخرات تساعد في نظر الدكتور يوسف يوسف على «استغلال القدرات الغريزية والملكات النفسية الكامنة لدى الفرد في محافظته على ماله الخاص والعمل على تنميته بصورة أفضل من اهتمام مدير القطاع العام بأمواله»[٣٣]، والتي ستتحول إلى استثمارات تنتج أثرها في تحسين نطاق الملكية الخاصة ومن ثم عمارة البلاد وتزيين الولاية.

وعندما يتحدَّث الإمام(عليه السلام) عن مآل الأموال التي تتركها الدولة في صورة تخفيف الجباية عن الأفراد، ويقرِّر أنه ذخر يعودون به على الوالي في عمارة البلاد وتزيين الولاية، فإنه مُدرِك أن هذا السلوك بغرس الشعور والعزيمة لدى كل فرد ببذل الوسع والجهد في تحقيق التنمية التي لا تقتصر على سد الحاجات الموضوعية فقط، بل تتضمن أيضاً إشباع الحاجات النفسية والذوقية والأدبية والجمالية، أي اعتماد سياسة إنمائية شاملة تأخذ بيد القطاعات جميعها إلى معارج التقدّم والإزدهار.

٣ ـ إطار التنمية

إن القيام بالتنمية وتحقيق العمارة هو واجب ديني ألقته الشريعة الإسلامية على عاتق الدولة، وجعلته أمراً لابد من توفيره للرعية، وإن الخروج عن هذا الإطار يحبط كل محاولاتها وجهودها.

فعندما أوكلت الدولةُ أمرَ المواطنين إلى الوُلاة، حمَّلتهم مسؤولية الحدب عليهم ورعايتهم، وفرضت عليهم حمايتهم والمحافظة عليهم امتثالاً لقول الرسول محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم): «كلكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راعٍ وهو مسؤول عن رعيته».

إن الشريعة الإسلامية، القائمة على كتاب الله، تعالى، والسُنَّة اللّذَيْن لا يضل من تمسك بهما، هي الإطار الذي وضعه الإمام لتمارس الدولة من خلاله جهودها الإنمائية بشتى الوسائل المادية والأدبية، والذي رسمه أمير المؤمنين الإمام(عليه السلام) في نصائحه وعهوده إلى ولاته حيث «أمرهم بتقوى الله وإيثار طاعته، واتباع طاعته، وٱتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه، التي لا يسعد أحد إلا باتباعها ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها». كما أمر الرعية بطاعة أولي الأمر الشَّرعيين، ورد المنازعات إلى الله وإلى

الرسول حيث يقول: «واردد إلى الله ورسوله ما يُضلعك من الخطوب، ويشتبه عليك من الأمور فقد قال الله تعالى لقوم أحب إرشادهم: ﴿يا أَيُّها ٱلَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ في شَيءٍ فَرُدُّوهُ إلى الله وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء/ ٥٩]» فالرد إلى الله: الأخذ بمحكم كتابه: والرد إلى الرسول الأخذ بسنَّته الجامعة غير المفرّقة(٣٤).

الهوامش:

(١) نهج البلاغة، جمع الشريف أبو الحسن محمد الرضى وشرح الشيخ محمد عبده وتحقيق عبد العزيز سيد الأهل، الجزء الرابع، بيروت، مكتبة الأندلس، الطبعة الأولى (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م)، ص ١٨.
(٢) المصدر نفسه، ٣/ ٦٥ ـ ٦٦.
(٣) المصدر نفسه، ٤/ ٢٧.
(٤) المصدر نفسه، ٣/ ٩٤ ـ ٩٥.
(٥) المصدر نفسه، ٤/ ٢٨ ـ ٢٩.
(٦) أصحر: أظهر. الإصحار: الإظهار.
(٧) نهج البلاغة، م.س، ٤/ ٤٢.
(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٩) المصدر نفسه، ٤/ ٢٦.
(١٠) العافية والعافي كل طالب، رزق من إنسان أو بهيمة أو طائر.
(١١) نهج البلاغة، م.س، ٤/ ٣٣.
(١٢) المصدر نفسه، م.س، ٤/ ٣٣.
(١٣) يوسف، يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٦٨.
(١٤) نهج البلاغة، م.س، ج٤، ص ٣٦.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.
(١٦) المصدر نفسه، م.س، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(١٨) يوسف، يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، م.س، ص ١٧٤.
(١٩) المعاقد: العقود في البيع والشراء.
(٢٠) نهج البلاغة، م.س، ص ٢٦.
(٢١) الزمنى: المصاب بعاهة مانعة عن الاكتساب.
(٢٢) القانع: السائل المعتر: الذي يتعرَّض للعطاء من دون سؤال.
(٢٣) تشخص: تصرف.
(٢٤) صعّر: أمال وجهه تكبرا.

(٢٥) تقتحمه العيون: تكره أن تنظر إليه احتقارا.
(٢٦) ذوو الحاجات: المظلومون.
(٢٧) التعتعة: التردد في الكلام.
(٢٨) نهج البلاغة، م.س، ٤/ ٣٧ـ٣٨.
(٢٩) يوسف، يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، م.س، ص ١٧٥
(٣٠) نهج البلاغة، م.س، ٤/ ٣٣.
(٣١) يوسف، يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، م.س، ص ١٧٦.
(٣٢) المرجع نفسه، ص ١٧٩.
(٣٣) المرجع نفسه، ص ١٨٠.
(٣٤) نهج البلاغة م.س، ص ٢٩ ـ ٣٠.

* * *